Al HIKMAH JOURNAL, APRIL 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

المشاريع الصغرى: دراسة في المفهوم والمعايير الدولية والقوانين العربية

يوسف سعود مبارك الرميضي *
د.عبد المجيد عبيد حسن صالح (استاذ المالية الإسلامية في الجامعة العالمية الإسلامية)
د.أول آدم سعيد (استاذ المالية الإسلامية في الجامعة العالمية الإسلامية)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على المشاريع الصغرى من خلال دراسة في المفهوم والمعايير الدولية والقوانين العربية، ولتحقيق هدف الدراسة تم طرح مشكلة البحث التي تؤكد على الرغم من أهمية المشاريع الصغرى التي تُعد نواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وعلى الرغم من أن إدراك أهميتها والاهتمام بها بدأ من قبل الحكومات جميعاً لا سيما في الدول العربية، والذي بات ينعكس على خططها وسياساتها بهدف دعمها وبقصد مساندتها، إلا أن الاهتمام الأكاديمي ببحثها ما زال ضعيفاً، وما زالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبياً، حيث أن محدودية البحث في هذا المجال ستحول دون تقييم الوضع الراهن لعمل المشاريع الصغرى، وبالتالي الوقوف على بعض الجوانب الهامة في تطوير أدائها في خدمة قطاع المشاريع الصغرى الكبير نسبياً. وفي ضوء ذلك تم تقديم التوصيات المناسبة والتي من شانها التعاطي مع المشاريع الصغرى من خلال دراسة في المفهوم والمعايير الدولية والقوانين العربية.

مفتاح الكلمات: المشاريع الصغرى، مفهوم المشاريع الصغرى، المعايير الدولية، القوانين العربية

المقدمة

تلعب المشاريع الصغرى دوراً ايجابياً في دعم حركة التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة نسب التوظيف وتقليل معدلات الفقر والبطالة، لذلك تزايد في العقود الماضية اهتمام الدول مع اختلاف قوة اقتصادها بهذه المشاريع، ونتيجة لهذا التوجه والمدعم بالتخطيط الاستراتيجي

* طالب في مرحلة الدكتوراه في التمويل والمصارف الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا.

والدراسات الاقتصادية تمكنت العديد من الدول من تحقيق أهدافها، وقد بدأ العالم يعايش التطور والتوسع المستمرين في المشاريع الصغرى، وأصبحت ميزة العقود الأخيرة من القرن العشرين الماضي. [1]

كما أن التقدم الاقتصادي الذي تسعى إليه كافة اقتصاديات بلدان العالم أخذ يعتمد إلى حد كبير إلى نمو واتساع المشاريع الصغرى في مجال الأعمال وبخاصة في مجال الخدمات والتجارة، وإنه يمكن أن نتصور أو نطلق مسبقاً على العقود الخمسة الأولى من القرن الحادي والعشرين بأنها عقود ازدهار العمل الفردي والإبداعي والريادي والذي يتم في إطار المشاريع الصغرى، أما مستقبل هذه المشاريع فهو في كونها تشكل نواة لتكون عملاقاً كبيراً في مضمار الاقتصاد القومي خلال السنوات القليلة القادمة، وسيكون لها دور ملحوظ في إطار الهياكل الاقتصادية المختلفة لتلعب دورها وتتحمل مسؤولياتها. [2]

لذلك باتت المشاريع الصغرى تتمتع بأهمية كبيرة نظرا للخصوصيات التي يكتسبها هذا النوع من المشاريع من صغر الحجم ومحدودية رأس المال المستثمر، كما أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التطورات التي تحصل، والمرونة العالية، وكذا سهولة إدارتها واتخاذ القرار، وغيرها من الخصائص التي جعلتها تلعب دوراً كبيراً من تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من نسبة البطالة.

كذلك فان المشاريع الصغرى في مختلف القطاعات التي تنتمي إليها تحتاج إلى ظروف مواتية للعمل وإلى أنشطة وآليات تدعم عملياتها على الأقل في السنوات المبكرة من دورة حياتها، إذ تعجز هذه الأعمال والمشاريع على مواجهة ظروف بيئتها سواء فيما يتعلق بالموارد والبنى التحتية والتعامل مع الأسواق المحلية والدولية، وإذا كان الأمر كذلك للمشروعات القائمة، فالحال سوف يغدو أكثر صعوبة أمام الجديدة منها.

لذلك فان الإبداع والابتكار يعتبران المحرك الرئيسي للنمو والتنمية في المجتمع، وبالنظر إلى المستويات المرتفعة من البطالة بين أفراد المجتمع تظهر أهمية تحفيز وتوظيف التفكير الابتكاري لديهم لاغتنام القوة الكامنة المجمعة بين الأفراد وبين ريادة الأعمال والابتكار في المشاريع الصغرى.

[1] فرقش، نوال والزغيمي، طيب، (2011)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس، المنعقد خلال الفترة من 18-19 ماي 2011.

[2] جواد، شوقي والمنصور، كاسر، (2017) **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

مشكلة البحث

على الرغم من أهمية المشاريع الصغرى التي تُعد من الناحية النظرية والعملية نواة أساسية للنمو والتقدم الاقتصادي والاجتماعي عموماً، وعلى الرغم من أن إدراك أهميتها والاهتمام بها بدأ من قبل الحكومات جميعاً لا سيما في الدول العربية، والذي بات ينعكس على خططها وسياساتها بهدف دعمها وبقصد مساندتها، إلا أن الاهتمام الأكاديمي ببحثها ما زال ضعيفاً، وما زالت الدراسات التي تناولت هذا القطاع المهم قليلة نسبياً.

ويعتقد الباحث أن محدودية البحث في هذا المجال ستحول دون تقييم الوضع الراهن لعمل المشاريع الصغرى، وبالتالي الوقوف على بعض الجوانب الهامة في تطوير أدائها في خدمة قطاع المشاريع الصغرى الكبير نسبياً.

الأمر الذي شكل حافزاً للباحث للخوض في هذا المجال عموماً والتركيز على وجه الخصوص على دراسة المشاريع الصغرى من خلال دراسة في المفهوم والمعايير الدولية والقوانين العربية، تلك الأعمال والمشاريع التي يظهر مدى نجاحها في أداء دورها في عملية الدعم وتطوير الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة فيما يتعلق بدورها في خلق فرص عمل جديدة والحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى الدخل والمعيشة، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر، إضافة إلى المساهمة في تمكين أصحاب هذه الأعمال والمشاريع وإدماجها في عملية الدعم وتطوير الاقتصادية والاجتماعية. [1]

لذلك فان البحث يطرح التساؤلات الآتية:

1-ما المقصود بالمشاريع الصغرى؟

2-ما أهمية المشاريع الصغرى؟

3-ما هي المعايير الدولية والقوانين العربية في تصنيف المشاريع الصغرى؟

4-ما دور المشاريع الصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من كون المشاريع الصغرى تعتبر مركزا لصقل المهارات كما تعتبر أيضا مركزا للإبداع والابتكار، حيث تشير الدراسات، أنها تتفوق على المشاريع الكبيرة في هذا المجال، إذ تبلغ نسبة براءات الاختراع في المشاريع الصغرى ضعف براءات الاختراع في الشركات الكبرى.

[1] العيسوي، إبراهيم، (2016)، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

إن أهمية المشاريع الصغرى تكمن في قدرتها على الإسهام الفعال في عملية التنمية بأنواعها ومجالاتها، وتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية منها دعم النمو الاقتصادي والازدهار وتنشيط العجلة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتعزيز سياسات مكافحة البطالة والحد من الفقر، وتكوين علاقات تشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني إلى جانب تشجيع روح الابتكار والإبداع والاختراعات وجذب الاستثمارات الأجنبية واستغلال الموارد المحلية المتاحة وتوسيع الأسواق وتطوير وتنمية الطاقات البشرية والتقنية وتعزيز القدرة التنافسية، فضلا عن القدرة على خلق التجمعات الإنتاجية التنافسية التي تعمل على تعميق التكوين الرأسمالي من خلال خطوط الإنتاج وشبكات الارتباط التبادلية التي تعمق القيمة المضافة المتولدة عن هذه الصناعات.

أهداف البحث

يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على المشاريع الصغرى من خلال دراسة في المفهوم والمعايير الدولية والقوانين العربية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1-التعرف مفهوم المشاريع الصغرى.

2-بيان أهمية المشاريع الصغرى.

3-دراسة المعايير الدولية والقوانين العربية في تصنيف المشاريع الصغرى.

4-الكشف عن دور المشاريع الصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث

نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم الاعتماد على المنهج النظري وهو المنهج الذي يعتمد على الكتابة الوصفية التي تتضمن عرض الحقائق وتحليلها وتفسيرها وتقويمها من خلال العمل العقلي لا التجريبي، وفي هذه الدراسة تمت عملية جمع المعلومات والبيانات وتصنيفها وتفسيرها للاستفادة منها في توضيح كافة الجوانب المتعلقة بالمشاريع الصغرى من خلال دراسة في المفهوم والمعايير الدولية والقوانين العربية.

كذلك تم الاعتماد على المنهج التحليلي لما تناوله الفقهاء والباحثون والدارسون من أراء واتجاهات حول موضوع البحث، كما تم الاعتماد على المنهج المقارن في تحليل النصوص التي تناولت المشاريع الصغرى من خلال

دراسة مقارنة للآراء بشأن المسائل المتعلقة بموضوعها للوصول إلى النتائج التي تستند إلى جانب علمي يتسم بالدقة والوضوح في تقديم المقترحات والتوصيات المناسبة.

مفهوم المشاريع الصغرى

لقد وجدت المشاريع الصغرى بفعل المبادرات الفردية أو الجماعية بهدف تحقيق العوائد والأرباح، وذلك من خلال تقديم منتجات (سلع وخدمات) مفيدة للمجتمع، وغالبا ما تكون المشاريع الصغرى مملوكة أو تدار من قبل فرد أو مجموعة من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل من العمال ولا تسيطر على القطاع الذي تعمل فيه. [1]

وفي إطار هذه المشاريع الصغرى هناك العديد من النشاطات في مختلف القطاعات، كما أن صيغ كثيرة من الأعمال الصغيرة جدا توجد في مكان واحد ويعمل فيها عدد قليل من الأفراد، ويضم هذا النمط المشاريع الصغرى العديد من الأعمال الحرفية في مختلف القطاعات والتي تعتمد على الموارد المحلية وغالبا ما تسوق مخرجات ومنتجات هذه المشاريع في الأسواق المحلية، وهناك أيضا الأعمال العائلية المملوكة والمدارة من قبل لأفراد العائلة. [2]

تم تعريف المشروعات الصغرى بأنها " منظمات أو كيانات قانونية رأسمالها صغير يقوم بتأسيسها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد هم المالكون والإداريون فيه وتسوده العلاقات الشخصية بينهم، بحيث يختص هؤلاء الأفراد بممارسة نشاط اقتصادي واحد غير منوع في العمليات الإنتاجية، وذلك بهدف تحقيق الربح من خلال بيع شيء يجده الآخرون نافعاً فيدفعون ثمناً له. [3]

ويعرف الباحث المشروعات الصغرى على أنها المشروعات التي عادة ما تكون إدارتها مستقلة، أي أن مالك المشروع هو المدير في الوقت ذاته، وان هناك شخص واحد أو مجموعة شركاء يقدمون رأس المال وهم المالكون عادة لمثل هذه المشروعات التي تأخذ من المجتمع المحلي موقعاً لعملياتها الإنتاجية، حيث إن المالك والعاملين ينتمون للمجتمع نفسه، فضلا أن حجم هذه المشروعات صغير نسبياً مقارنة مع الوحدات الإنتاجية الأكبر في القطاع نفسه، وهذا المعيار يحدد وفق حجم المبيعات أو عدد العمال أو رأس المال.

---

[1] الغالبي، طاهر محسن منصور، (2018)، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

[2] عثمان، لخلف، (2014)، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر.

[3] بودرامة، مصطفى، ومهملي، الوزناجي، (2010)، **دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجمهورية الجزائرية.

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

أهمية المشاريع الصغرى

تُعد المشاريع الصغرى دعامة أساسية من دعامات الاقتصاد الوطني كونها تسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتعمل على خلق القيمة المضافة في إنتاج السلع والخدمات، وفي استغلالها للموارد الإنتاجية المتاحة، وكذلك إسهامها في الحد من البطالة والتضخم، وذلك من خلال توظيف الأموال والأفراد، ومواجهة تحديات الفقر ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وتطوير المناطق الريفية. [1]

ويؤدي انتشار ثقافة ريادة الأعمال وامتلاك المشاريع الصغرى إلى توفير فرص عمل مستدامة تسهم في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وتحفيز أفراد المجتمع على إقامة مشروعات صغيرة تسهم في بناء اقتصاد نوعي قادر على دخول الأسواق العربية والعالمية.[2]

كما تعمل المشاريع الصغرى على صقل المهارات الإدارية والفنية والسلوكية، من خلال الاستثمار في العنصر البشري، وهي مكملة لعدد من المشاريع الكبيرة لاستكمال إنتاجها، فالمشاريع الإنتاجية الكبيرة تحتاج إلى مدخلات إنتاج، فبدلاً من قيام المشروعات الإنتاجية الكبيرة باستيراد المواد الخام من الخارج يمكن للمشاريع الصغرى أن تقوم بتصنيعها بالداخل، وبذلك تسهم في الحد من الاستيراد ودعم موازين المدفوعات من حيث توفير العملات الأجنبية وتوفيرها للمواد المطلوبة محلياً وإنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير.[3]

ويشير (أبو جليل وآخرون، 2017) إلى أن أهمية المشاريع الصغرى تتمثل فيما يلي: [4]

1- تساهم المشاريع الصغرى في تنويع تشكيلة المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات وتوسيعها كذلك في تنمية المدخرات المحلية وإحلال الواردات، وذلك من خلال عرضها للسلع والخدمات في السوق المحلية بأسعار منافسة وجودة عالية.

2- تسهم المشاريع الصغرى في تنمية الصادرات من خلال التصدير المباشر للمنتجات التي تقوم بإنتاجها، وتوفير الصناعات المغذية والعالية الجودة والمنافسة بالسعر للصناعات الكبيرة التي تقوم بتصدير منتجاتها، ومنافسة بعض المشروعات الإنتاجية الكبيرة.

---

[1] فرقش والزغيمي، مرجع سابق.

[2] أبو جليل، محمد منصور، والعتوم، فراس، وهيكل، إيهاب، والكتبي، سعيد، (2017)، **التسويق في المنشآت الصغيرة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[3] شرارة، ميساء حبيب، (2014)، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية: (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.

[4] نفس المرجع.

3-تساهم المشاريع الصغرى في إحداث قيمة مضافة على المواد المستوردة من الخارج بهدف إعادة التصدير، أي ممارسة نشاط إعادة التصدير الذي يؤدي إلى تكوين التراكم الرأسمالي واستخدام المواد الخام.

4-للمشاريع الصغرى دور مهم كصناعات داعمة لكل نشاط صناعي وأن هذه الأدوار وضعت الصناعات المتطورة في وضع الصناعات الداعمة والتي لا غنى عنها في النشاط الصناعي، بل تكون ذات علاقات تعاقدية مع الصناعات الأخرى في الوقت نفسه.

ويرى الباحث أن أهمية المشاريع الصغرى تكمن في أنها تسهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وفي تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما تعتبر مثل هذه المشاريع النواة الأولى في تأسيس وبناء منظمات الأعمال الكبيرة وعلى مختلف مستوياتها التنظيمية، مما يجعل مثل هذه المشاريع قادرة على الدخول إلى الأسواق، وهذه الحقائق تجعلها من الحقول الهامة في اقتصاديات الدول الصناعية.

المعايير الدولية والقوانين العربية في تصنيف المشاريع الصغرى

إن المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد وتصنيف المشاريع الصغرى تختلف من دولة لأخرى وفق لإمكانياتها وقدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي وصلت إليها، وبالتالي فان المشاريع التي تعتبر كبيرة الحجم في دولة نامية يمكن اعتبارها صغيرة الحجم في دولة متقدمة، كما يظهر اختلاف معايير ومؤشرات القياس من دولة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال: تعد المشاريع الإنتاجية صغيرة في ألمانيا إذا ما استخدمت لغاية 49 عاملاً، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيصل العدد 499 عاملاً للمشاريع الصغرى. [1]

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) المشاريع الصغرى بأنها تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10– اقل من 50 عاملاً، فيما يصف البنك الدولي المشاريع التي يعمل فيها اقل من 10 عمال بالمشاريع المتناهية الصغر، والتي يعمل فيها بين 10-50 عاملا بالمشروعات الصغيرة، والتي يعمل فيها بين 50–100 عامل بالمشروعات المتوسطة. [2]

[1] أبو دياب، نبيل، (2014). "**تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها**". بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن (27-29 – أيلول 2014).

[2] الشلبي، نبيل محمد، (2014)، دور المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد97 ، الصادرة عن جامعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014. ص 123-124.

ويشير (المحروق، 2011) إلى أن المشاريع الصغرى تتمتع بالعديد من الخصائص والمميزات، منها: [1]

1- مالك المشروع الصغير هو مديره.

2- تدني حجم رأس المال المطلوب لتنفيذ هذه المشاريع.

3- تعتمد هذه المشاريع على عنصر العمل بصورة أكبر، أي توفر فرص عمل أكثر من المشاريع الكبيرة.

4- تعتمد هذه المشاريع على المواد الأولية المحلية والأسواق المحلية كمدخلات للعملية، وكذلك على الأسواق المحلية في تصريف منتجاتها.

5- تساعد المشاريع الصغرى على الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار.

6- المرونة والمقدرة على الانتشار الجغرافي.

7- المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسوقية.

8- تعد المشاريع الصغرى مكملة لبعضها وللمشروعات الكبيرة على حد سواء.

9- حقل ملائم للتدريب وبناء الخبرات المتكاملة.

10- سهولة الدخول والخروج من السوق.

11- الريادة والمبادرة.

12-توفير بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع الصغير والعاملون جنباً إلى جنب.

وحسب المفوضية الأوروبية فان المشاريع الصغرى تصنف إلى المشاريع المصغرة وتضم أقل من 10 أشخاص، والمشاريع الصغيرة وتضم من 10 إلى 49 شخص، والمشاريع المتوسطة وتضم من 50 إلى 249 شخص، والمشاريع الكبيرة وتضم أثر من 249 شخص. [2]

ويشير (الصرايرة، 2016) إلى إن المشاريع الصغرى في الدول العربية تقسم على أساس حجم النشاط إلى ما يلي: [3]

1- الصناعات الصغيرة جداً (Micro): التي تشغل اقل من 5 عمال وتستثمر أقل من 5000 دولاراً (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

---

[1] المحروق، ماهر ومقابله، إيهاب، (2016)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، من منشورات مركز المنشورات الصغيرة والمتوسطة التابع للأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن.

[2] عثمان، مرجع سابق

[3] الصرايرة، رياض، (2016)، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطية، منظمة العمل الدولية، تورينو– ايطاليا، 6-2 أيلول، 2016.

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

2– الصناعات الصغيرة (Small): التي تشغل 5–15 عامل وتستثمر أقل من 15000 دولاراً (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

3– الصناعات المتوسطة (Medium): التي تشغل 16–25 عامل وتستثمر من 15000–25000 دولاراً (عدا الأبنية والعقارات).

وفي اجتماع لتحديد تعريف موحد للمشاريع الصغرى عقد في العاصمة الأردنية (عمان) بتاريخ 2003/9/21، وحضره إثنا عشر مندوباً عن الجهات الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات تطوعية غير حكومية ذات علاقة بالمؤسسات الصغيرة، إذ أكد المشاركون في ذلك الاجتماع على عدم الأخذ برأس المال المسجل لغايات التعريف، لأن رأس المال المسجل لا يعكس إطلاقا رأس المال المتغير، وبالتالي حجم المؤسسة. هذا بالإضافة إلى عدم إمكانية ربط عدد العمال مع رأس المال المسجل، حيث توجد مؤسسات صناعية رأسمالها المسجل قليل بينما عدد عمالها كبير والعكس صحيح.

وبناءً على ذلك تم تحديد واعتماد تعريف موحد للمشاريع الصغرى، وفقاً لعدد العمال واستثناء أي عامل آخر بما في ذلك رأس المال المسجل وعلى النحو التالي:

جدول رقم (1)

تصنيف المشاريع

ت	التصنيف	عدد العاملين
1	مشروع متناهي الصغر	1–4 عمال
2	مشروع صغير	5–19 عامل
3	مشروع متوسط	20–99 عامل
4	مشروع كبير	أكثر من 99 عامل

أما الدليل الإرشادي للمؤسسات الصغيرة والذي نشرته منظمة الإسكوا عام 2003 فيصنف المؤسسات الصغيرة بناءً على حجم رأس المال المستثمر وعدد العاملين وحجم المؤسسة وحجم الأرباح والمبيعات، ويميز ما بين المشاريع الصغرى والصغيرة بناءً على عدد الموظفين المستخدمين. وفي هذا الصدد يبين الدليل الإرشادي للإسكوا " أن المشروع الميكروي لا يوظف أكثر من أربعة موظفين. أما المشروع الصغير فيوظف ما بين 4–10 موظفين، بينما يوظف المشروع المتوسط ما بين 10–25 موظفاً".

ويختلف تعريف المشروع الصغير من دولة إلى أخرى ومن صناعة لأخرى فعلى سبيل المثال فإن صناعات الكمبيوتر تعد صغيرة إذا قل عدد الموظفين لديها عن 1000 موظف، وعن 1500 في الصناعات البترولية و 500 موظف في محلات بيع الأثاث بالجملة وعن 4 موظفين في مكاتب الخدمات المحاسبية. [1]

وقد كان تأسيس المشاريع الصغرى من أهم الأسباب المسؤولة عن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة خلال السنوات الأخيرة، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن المبادرات الفردية والأعمال الصغيرة تمثل نسبة 96% من عدد المصدرين في الولايات المتحدة الأمريكية وقيمة 30% من إجمالي الصادرات، كما ساهمت هذه المشروعات في خلق عدد كبير من فرص العمل في الاقتصاد الأمريكي تجاوزت 15 مليون فرصة عمل في مجال الخدمات عام 1992، كما أصبح قطاع المشاريع الصغرى يشكل في بريطانيا ما نسبته 27% من إجمالي قوة العمل، أما في الصين فيمثل قطاع الأعمال الصغيرة أكثر من 50% من الدخل القومي، وتعتمد بلاد كثيرة مثل سنغافورة وماليزيا واندونيسيا وغيرها، اعتماداً كبيراً في اقتصادها الوطني على مثل هذا النوع من المشروعات. [2]

كما تعتبر المشاريع الصغرى إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية ومن أهم استراتيجيات التنمية في الدول النامية والمتقدمة، وإحدى المنافذ لتوسيع القاعدة الاقتصادية وتنشيط الحركة التجارية، إذ تحقق المشاريع الصغرى عدد من الوظائف الهامة المرتبطة بالكفاءة والتنافسية وخلق فرص العمل وابتكار المنتجات، إضافة إلى كونها تمثل رافداً أساسياً في زيادة الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي. ففي أمريكا تحقق مشروعات رواد الأعمال الصغيرة ما يزيد عن 47% من إجمالي المبيعات الكلية، كما تقوم بتوظيف حوالي 53% من القوى العاملة وتساهم بما نسبته 50% من الناتج الإجمالي المحلي الأمريكي وتصل هذه المساهمة إلى 43% في كوريا الجنوبية، و 56% في تايوان، و 60 % في الصين و 70% في هونك كونج. [3]

وتؤدي المشاريع الصغرى دوراً كبيراً في تحسين الوضع الاقتصادي للفرد، والتوظيف الذاتي لرواد الأعمال الصغيرة، وزيادة الدخل بالإضافة إلى أنها تحقق لمالك المشروع الاستقلالية، وفرصة التميز، وتحقيق الطموحات، وفرصة المساهمة في المجتمع، بالإضافة إلى خلق فرص عمل أخرى، وهي من الحلول التي يعلق عليها الأمل في استثمار الفرص السكانية للكثير من الدول، كما إنها من الأساليب الحديثة التي أقبلت عليها العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في معالجة ظاهرة البطالة بوصفها منبعا كبيرا لإنشاء الأعمال الناشئة وترسيخ ثقافة

[1] أبو جليل وآخرون، مرجع سابق.

[2] القهيوي، بلال الوادي، ليث، (2015)، **المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الغاية للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

[3] الصرايرة، مرجع سابق.

العمل الحر في المجتمعات. فها هي الولايات المتحدة بعد اقتناعها بأن المنافسة الذكية المستديمة التي انتهجتها دول شرق آسيا كانت ترتكز إلى دعم رواد الأعمال والمشاريع الصغرى. [1]

وتأكيداً على الدور الهام الذي تساهم به المشاريع الصغرى، في الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فانه وحسب المفوضية الأوروبية تركز سياسة هذه المشاريع على خمسة مجالات ذات أولوية هي: [2]

1-تشجع روح المبادرة والمهارات الفردية.

2-تحسين وصول المشاريع الصغرى إلى الأسواق.

3-الحد من الإجراءات الإدارية.

4-تحسين إمكانات هذه المشاريع.

5-تعزيز الحوار والتشاور مع الأطراف المعنية.

ويرى الباحث أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما فيها الدول العربية، من المتأخرين نسبياً في تنفيذ سياسات وبرامج للحد من الحواجز أمام نمو المشاريع الصغرى على الرغم من إحراز تقدم مع إطلاق عدد من المبادرات لتعزيز ودعم روح المبادرة وتطوير الشركات الميكروية والصغيرة والمتوسطة في مراحل مختلفة من دورة الأعمال، ومع ذلك، فإن أنظمة دعم ريادة الأعمال والشركات الميكروية والصغيرة يفتقر إلى نقطة دخول موحدة بحيث يتمكن أصحاب المشاريع المحتملين والجدد والشركات الميكروية والصغيرة القائمة أن يحصلوا على المعلومات التجارية العامة، وخدمات الدعم والإرشاد حول الإحالة والتعارف إلى مقدمي الخدمات المختلفة بناء على احتياجاتهم.

القوانين العربية التي تنظم عمل المشاريع الصغرى

لقد حددت القوانين العربية ثلاثة محاور أساسية متعلقة بتنظيم عمل المشاريع الصغرى وكيفية تمويلها وهي: الإطار العام والاستراتيجيات المستهدفة لتمويل المشاريع الصغرى، وصيغ التمويل والعمليات المصرفية والمالية الإسلامية الموجهة نحو تمويل المشاريع الصغرى، ودور مؤسسات الضمان والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والأدوات المالية المبتكرة في تمويل المشاريع الصغرى.[3]

---

[1] المحروق ومقابلة، مرجع سابق.

[2] حمزة، عمر (2015). "**واقع الفقر في الأردن ودور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد منه**". ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر". عمان، الأردن (22-2015/11/23).

[3] الشلبي، نبيل محمد، مرجع سابق.

ويلاحظ من خلال دراسة القوانين والتشريعات الناظمة لعمل المشاريع الصغرى أهمية النهوض بدورها الفاعل، وحث القطاع المصرفي الإسلامي ومؤسسات التمويل الإسلامية لتقديم التمويل اللازم لتأسيس واستمرار المشاريع الصغرى، والتأكيد على أهمية إتباع أساليب وصيغ استثمارية إسلامية مبتكرة في العمل ومراعاة خصوصية المجتمعات المحلية والتعامل معها وفق احتياجاتها وظروفها، إضافة إلى التأكيد على أهمية قيام المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ولما لها من خصوصيات في تمويل المشاريع الصغرى، وتبني استراتيجيات جديدة وواضحة لتمويل المنشآت الصغيرة مع التأكيد على الدور الأساسي والفاعل لصيغ التمويل والاستثمار الإسلامي في تنمية الموارد وتمويل المشاريع الصغرى.

دور المشاريع الصغرى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر المشاريع الصغرى نواة للمشروعات المتوسطة والكبيرة، إذ أن هناك الكثير من هذه المشاريع استطاعت تحقيق النمو والتطور حتى في الدول المتقدمة لتصبح شركات كبيرة لها دورها في الاقتصاد الوطني، هذا إلى جانب نشر المعرفة التقنية اللازمة للمنشآت الأكبر، إضافة إلى قدرتها على التخصص في مجال معين وبما يشابه الخط الإنتاجي الواحد أو جزء منه في منشأة أكبر، مما يعني إمكانية تحقيق تكامل الإنتاج في عدد من المنشآت الصغيرة وكأنه مجمع صناعي في منشأة أكبر.

وتؤدي المشاريع الصغرى دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على الرغم من محدودية اهتمام الدولة بها، ومن أبرز المجالات التي تتبلور فيها هذا الدور أنها تساعد في تضييق الفجوة في مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة وفي تقليص التفاوت بين تركز المنشآت الاقتصادية (الصناعية) جغرافيا في مناطق دون أخرى مما يحقق الترابط والتكامل بينهما، ويعمل التشابك الإنتاجي بين مختلف القطاعات، بل تنشر ثمار التنمية الاقتصادية في ربوع البلاد ونشر الرفاهية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة. [1]

يشير (عبدالحميد، 2016) إلى أن المشاريع الصغرى تساعد على تخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة لأنها تستخدم الموارد المحلية والقوى العاملة، مما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي الأفضل، وتساهم باستيعاب القوى العاملة وتقليل مستوى البطالة واكتساب المهارات من خلال ما يأتي: [2]

[1] فرقش والزغيمي، مرجع سابق.

[2] عبد الحميد، عبد المطلب، (2016)، **إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

1-تكلفة توفير فرصة العمل في المشاريع الصغرى هو أقل من نظيرتها في المشروعات المتوسطة والكبيرة، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب هو أقل أو أن هذا الحجم يشغل عدد أكبر في المشاريع الصغرى، لأن التكنولوجيا المستخدمة هي كثيفة العمالة.

2-للمشاريع الصغرى دور في إكساب المهارات للعاملين غير الماهرين وجعلهم عمالا ماهرين بمرور الوقت.

3-استيعاب العمالة الفائضة في الريف والقرى والمساعدة في خلق تجمعات للصناعات الريفية فيها.

4-تشغيل أفراد العائلة والأقارب والمعارف بشكل أسهل بسبب محدودية الإجراءات اللازمة للتعيين خاصة، وأن العمل قد يكون مؤقتا ووسيلة للحصول على فرصة عمل أفضل.

5-تطويع التكنولوجيا المتوسطة وتبسيطها للعاملين.

كما تؤدي المشاريع الصغرى إلى خلق فرص منتجة للعديد من المهارات والكفاءات، وتوسيع قاعدة رجال الأعمال، وخلق فرص لتطوير المهارات والقيادات الإدارية من خلال اجتذاب واستقطاب القدرات والمواهب الإدارية هذا إلى جانب تشجيع المبادرة والإبداع والابتكار وتمهيد السبل لأنشطة أوسع بل تتميز بالفعالية والكفاءة من حيث القدرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية لأصحابها أو من حيث قدرتها على إشباع رغبات واحتياجات العميل.[1]

تعتبر المشاريع الصغرى وسيلة فعالة لتنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية وهيكل الإنتاج والتوزيع في الاقتصاد الوطني، إذ يمكن تكرار إنشائها في مناطق مختلفة من البلاد، كما تساعد على إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مما يؤثر إيجابياً في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أرباب الدخول الصغيرة، وبالتالي تحسين مستوياتهم المعيشية، وبخاصة في المناطق الأقل نموا الأكثر فقرا والريفية والبعيدة داخل البلد الواحد وبالتالي هي وسيلة لتقليل مساحات الفقر وعدد الأفراد الذي يقعون تحت حد الفقر. [2]

كذلك فان المشاريع الصغرى تساعد على تنمية الصادرات من خلال ما تقدمه من منتجات تامة صالحة للتصدير مباشرة، أو قابلة للدخول في إنتاج الشركات التي تتولى تصديرها بعد إكمال العمليات الإنتاجية اللازمة، وتحل أيضا محل المنتجات المستوردة كإنتاج معوض وإحلال محل الواردات وبالتالي تقليل الإهدار في العملات

[1] برنوطي، سعاد نائف، (2016)، **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[2] عثمان، مرجع سابق.

الأجنبية، والنقد الأجنبي، إضافة إلى أنها تلبي الاحتياجات المحلية للسلع والخدمات محلياً بسبب تنويع تشكيلة ما تقدمه من مخرجات وبمرونة عالية، سواء أكانت منتجات استهلاكية أو نصف مصنعة أو خامات.[1]

وتلعب المشاريع الصغرى دوراً في جذب المدخرات الصغيرة وتوسيع قاعدة التمويل الذاتي للمشاريع الصغرى، وعامل استقرار اقتصادي واجتماعي، وبخاصة أثناء الأزمات وفترات عدم الاستقرار والركود التي يواجهها الاقتصاد بين فترة وأخرى، فاتجاه الشباب للأعمال الجادة واستغلال طاقاتهم في أوجه تنموية بدلا من الأوجه الاستهلاكية التي تدفع الشباب إلى انحرافات سلبية اقتصادية واجتماعية. [2]

ويرى الباحث أن دور المشاريع الصغرى يؤدي إلى تحريك عجلة النمو الاقتصادي وفي تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما تعتبر مثل هذه المشروعات الريادية النواة الأولى في تأسيس وبناء منظمات الأعمال الصغيرة والكبيرة وعلى مختلف مستوياتها التنظيمية، مما يجعل مثل هذه المشاريع قادرة على الدخول إلى الأسواق، وهذه الحقائق تجعل المشاريع الخاصة من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة منها والنامية على حد سواء.

الخلاصة

نخلص إلى القول إلى أن المشاريع الصغرى تمثل إحدى التوجهات التي تتبعها دول العالم المتقدم والنامي على حدٍ سواء، وهي تُعد من الحقول الهامة والواعدة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية على حد سواء، فهي تسهم في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وفي تحقيق أهداف خطط الدعم وتطوير الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

كما أن نشر ثقافة العمل الحر وإقامة المشاريع الصغرى تساهم في زيادة معدلات التنمية، الأمر الذي يتطلب تغيير المفاهيم السائدة عند المواطنين، فالأغلبية العظمى لديهم تخوف من إقامة مثل هذه المشاريع، بسبب ضعف الثقافة التي تمكنهم من بدء مشروعاتهم، فمعظم يفضلون العمل تحت مظلة مؤسسات سواء كانت حكومية أم قطاعاً خاصاً.

---

[1] مداح، لخضر، (2011)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، المنعقد يومي18-19 ماي 2011.

[2] عبد المطلب، عبد الحميد، (2015)، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

كما أن المشاريع الصغرى تؤدي دوراً ايجابياً في دعم حركة التنمية الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي ورفع مستوى الدخل الفردي والمساهمة في زيادة نسب التوظيف وتقليل معدلات الفقر والبطالة، لذلك تزايد اهتمام الدول مع اختلاف قوة اقتصادها بالمشاريع الصغرى، ونتيجة لهذا التوجه والمدعم بالتخطيط الاستراتيجي والدراسات الاقتصادية تمكنت العديد من الدول من تحقيق أهدافها.

الاستنتاجات

من خلال هذا البحث فإنه تم التوصل إلى أهم الاستنتاجات التالية:

-تمثل المشاريع الصغرى القابلية والمبادرة لتنفيذ عمل ما أو تأسيس منشأة جديدة، ويساهم صاحب المشروع مساهمة كبيرة في تنمية بلاده وتطويرها، حيث يحقق غرضاً مزدوجاً بتحقيق أهدافه الشخصية وتحقيق أهداف مجتمعه بخبراته وقدراته، وهو مستقل بذاته، ويوفر العمل الخاص بالنسبة له فرصة للتعبير عن الذات، واكتشاف القدرات، وتوفير دخل مقبول له، كما يوفر الإحساس لديه بأنه يعمل شيئاً جديداً ومختلفاً ويكون مثالا للإنجاز.

-أن صاحب المشروع يخلق فرصة عمل له ولغيره مما يسهم في التخفيف من ظاهرة البطالة، وفي تدريب العاملين معه وتأهيلهم، وكذلك فإنه يسهم في توفير منتجات مطلوبة في مجتمعه، كما يمكن أن يدخل الريادي المتعلم تكنولوجيا جديدة، ويطور البدائل لما هو مستورد.

-تبين أهمية العمل المشاريع الصغرى كمنهج هام لاستغلال طاقات المواطنين المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في توفير الدخل والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة.

-تبين أن التوجهات نحو المشاريع الصغرى تحتاج إلى تبني مبدأ التنمية ضمن إطار وطني بطريقة تكافئ وتعزز ثقافة الريادة والعمل الحر على المستوى المجتمعي والمحلي والوطني، حيث تعد المشاريع المدارة من قبل أصحابها حجر الزاوية في الأنشطة الاقتصادية كافة، وإحدى أهم هذه الوسائل هي مساعدتها على بناء شبكات ومؤسسات لتطوير ثقافة الريادة والمشاركة في تبادل المعرفة وتسويق هذه المشاريع.

-يتبين أن المشاريع الصغرى تعتبر دعامة من الدعائم الأساسية في تكوين البعد الاقتصادي للدول، كما أن تعددها وشمولها للعديد من القطاعات الإنتاجية يؤدي إلى تنوع مصادر الدخل القومي.

Al HIKMAH JOURNAL, AUGUST 2019,
VOL 2, ISSUE 3
EISSN: 2637-0581
www.alhikmah.my

التوصيات

يقدم الباحث مجموعة من التوصيات، هي:

1-تشجيع الحكومات لإقامة المشاريع الصغرى وتشجيع الروابط بين قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع المشاريع الصغرى بقصد الاستفادة من مخرجات الأبحاث العلمية في تطويرها ووضع الآليات القانونية والتنظيمية الملائمة.

2- أن يتم الأخذ بالاقتراحات والأفكار الجديدة التي يقدمها الشباب وتوفير المخصصات المالية الكافية لتشجيعهم على امتلاك المشاريع الصغرى.

3-توفير الإطار والتوجيه لإجراءات الحكومات والجهات المعنية نحو تعزيز إستحداث فرص العمل وتوليد الدخل من خلال التشجيع على دخول المشاريع الصغرى وتحسين أداء ونمو الشركات الميكروية والصغيرة القائمة لرفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

4-تشجيع المواطنين على إقامة المشاريع الصغرى وتطويرها، وتوجيه طاقات الشباب للعمل الحر والريادة، وترسيخ قيمة العمل الحر وأهميته للمجتمع العربي، وتشجيع أصحاب الأفكار الريادية على وضعها موضع التنفيذ.

5-الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التوجه نحو امتلاك المشاريع الصغرى عن طريق تضافر جهود الجهات المختلفة بما فيها المؤسسات الإعلامية لوضع خطة عمل يمكنها تأكيد أهمية امتلاك المشاريع الصغرى.

6-تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة المناسبة، والخبرة المفيدة، والقيم والمعايير والاتجاهات السليمة لامتلاك المشاريع الصغرى، وتبني فلسفة تتضمن أهم ما يؤمن به من معتقدات وقيم ومعايير وترجمتها عبر برامج عمل علمية ومدروسة.

7-تعزيز دور الإعلام وخاصة الإعلام التنموي لدعم المشاريع الصغرى من خلال إتاحة المعلومات ونشرها بشكل سريع وعلى نطاق واسع ونقل التجارب والخبرات السابقة والناجحة لكي يستفيد منها القائمين على هذه المشاريع.

قائمة المراجع

1- أبو جليل، محمد منصور، والعتوم، فراس، وهيكل، إيهاب، والكتبي، سعيد، (2017)، **التسويق في المنشآت الصغيرة**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

2- أبو دياب، نبيل، (2014). "**تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومتطلبات نجاحها والمعوقات التي تواجهها**". بحث مقدم إلى الملتقى السنوي الإسلامي السادس، الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن (27-29 - أيلول 2014).

3- برنوطي، سعاد نائف، (2016)، **إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد للريادة)**، دار وائل للنشر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4- بودرامة، مصطفى، ومهملي، الوزناجي، (2010)، **دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجمهورية الجزائرية.

5- جواد، شوقي والمنصور، كاسر، (2017) **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

6- حمزة، عمر (2015). "**واقع الفقر في الأردن ودور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد منه**". ورقة عمل مقدمة إلى ندوة "دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر". عمان، الأردن (22-2015/11/23).

7- شرارة، ميساء حبيب، (2014)، **الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية: (دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية)**، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد.

8- الشلبي، نبيل محمد، (2014)، دور المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي، **مجلة آفاق اقتصادية**، العدد97 ، الصادرة عن جامعة دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014. ص 123-124.

9- الصرايرة، رياض، (2016)، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن**، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية والمتوسطية، منظمة العمل الدولية، تورينو– ايطاليا، 2- 6 أيلول، 2016.

10- عبد الحميد، عبد المطلب، (2016)، **إقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

11- عبد المطلب، عبد الحميد، (2015)، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

12- عثمان، لخلف، (2014)، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، الجزائر.

13- العيسوي، إبراهيم، (2016)، **التنمية في عالم متغير**، دار الشروق للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

14- الغالبي، طاهر محسن منصور، (2018)، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

15- فرقش، نوال والزغيمي، طيب، (2011)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر، جامعة بومرداس، المنعقد خلال الفترة من 18-19 ماي 2011.

16- القهيوي، بلال الوادي، ليث، (2015)، **المشاريع الريادية والصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الغاية للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن.

17- المحروق، ماهر ومقابله، إيهاب، (2016)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، من منشورات مركز المنشورات الصغيرة والمتوسطة التابع للأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، عمان، الأردن.

18- مداح، لخضر، (2011)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية إستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، جامعة بومرداس، المنعقد يومي18-19 ماي 2011.